

العوامل البيئية المؤثرة على تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ((34))

التقارير المالية المرحلية "دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية"

د. إبراهيم علي أبو شيبية¹، أ. فطيمة بن سليم²

¹استاذ مشارك بقسم المحاسبة، مدرسة العلوم الإدارية والمالية، الاكاديمية الليبية للدراسات العليا

²باحثة بقسم المحاسبة، مدرسة العلوم الإدارية والمالية، الاكاديمية الليبية للدراسات العليا

المستخلص

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى توفر العوامل البيئية الملائمة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) في المصارف التجارية، وتوضيح أثر العوامل البيئية على تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34). لتحقيق ذلك الهدف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة وقد استخدم أسلوب الاستبانة في جمع البيانات اللازمة، حيث وزعت (100) استبانة على الموظفين العاملين في قسم المحاسبة وإعداد الميزانيات في المصارف التجارية العاملة في مدينة طرابلس حيث بلغ عدد الاستمارات المستردة (79) استمارة، وتم استبعاد (10) استمارات لعدم صلاحيتها للتحليل، بهذا تكون عدد الاستمارات الخاضعة للتحليل (69) استمارة، باختبار فرضيات الدراسة وتحليل البيانات توصلت إلى النتائج التي تشير إلى توفر عوامل بيئية ملائمة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) مع وجود نقاط ضعف يجب أخذها في الاعتبار، بالإضافة إلى أن المصارف التجارية الليبية ملتزمة نوعاً ما بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) "التقارير المالية المرحلية رغم وجود قصور في الجوانب في الإفصاح عن السياسات المستخدمة، الإعلان عن التغيير في طبيعة الوحدة المحاسبية والأحداث الجوهرية خلال الفترة المرحلية، وتحديد تصنيفات المخصصات والمخاطر يتعرض لها المصرف خلال الفترة المرحلية، كما أظهرت النتائج أيضاً إلى أن العوامل البيئية تؤثر على تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34).

الكلمات المفتاحية: المعيار المحاسبي الدولي رقم (34)، العوامل البيئية.

مقدمة:

تشكل القوائم المالية من أهم مخرجات النظام المحاسبي، والمدخلات الرئيسية لعملية اتخاذ القرارات المختلفة من قبل مستخدمي هذه القوائم بالنظر لما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية، ليكون بالإمكان الوثوق بها والاعتماد عليها في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، وأن تكون تلك المعلومات قابلة للمقارنة يمكن استخدامها لتقييم أداء المنشآت، كما أن جودة المعلومات المحاسبية تحتاج إلى معايير تحكمها ولهذا وضعت معايير تحكم المعلومات المحاسبية لتتصف بالجودة.

تمثل المعايير المحاسبية المرتكزات الأساسية لعمل المحاسب، والقواعد التي يستند عليها عند إعدادها للقوائم المالية، فما هذه المعايير إلا انعكاسا لمجموعة من الأسس والقواعد التي يتم وضعها بمعرفة مجموعة من المحاسبين الأكفاء، أكاديميين ومهنيين يتفق عليها لتشكيل الإطار العام الذي ينظم ويحكم العمل المحاسبي، فهي ليست عملية فنية بحثه وإنما تتأثر بعوامل البيئية المحيطة مثل العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها (أبوزيد، 2012).

قد ساهمت العوامل البيئية في تزايد أهمية التقارير المالية ولاسيما التقارير المرحلية، لتغطي فترات أقصر من سنة واحدة، والتي تجعل مستخدمي المعلومات المحاسبية على اطلاع دائم ومستمر على نتائج الأعمال للمصرف ومركزه المالي بشكل نصف أو ربع سنوي. نظرا لخاصية الملائمة والتوقيت المناسب الذي تتمتع به تلك المعلومات بالنسبة للمستثمر من إدارة المصرف، حيث تمكنهم من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية ومتابعة تنفيذ الخطط التي وضعوها وتصحيح مسارها في ضوء المتغيرات التي تقدمها التقارير المرحلية، عوضا عن الانتظار إلى نهاية العام والاطلاع على المعلومات التي تقدمها التقارير السنوية (المرعي، 2006).

التقارير المالية المرحلية هي إحدى السبل المعاصرة ذات الأثر الأهم والملموس لمساعدة صانعي القرارات في ترشيد قراراتهم وتوضيح رؤيتهم للخطط المستقبلية، التي تعالج جوانب الضعف في التقارير المالية السنوية، ونتيجة للتغيرات السريعة في البيئة المحيطة بنا والتي فرضتها التطورات العلمية والاقتصادية والسياسية وغيرها، حيث أظهرت الحاجة إلى معلومات محاسبية دقيقة وصحيحة ومناسبة. من خلال ما تم عرضه قامت الدراسة بالاهتمام والتوسع في التعريف بالقوائم المالية المرحلية وكذلك الفترة المرحلية التي يشملها التقرير المرحلي، حيث جاءت هذه الدراسة لمعرفة تأثير العوامل البيئية على تطبيق التقارير المالية المرحلية "المعيار المحاسبي الدولي رقم (34)" وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية.

مشكلة الدراسة:

تعد القوائم المالية المرحلية إحدى مخرجات نظم المعلومات المحاسبية ويزداد الطلب عليها من حاجة صانعي القرارات الاقتصادية المختلفة إلى المعلومات التي تتضمنها تلك القوائم عن المركز المالي ونتائج العمليات للمؤسسات، ونتيجة للتطورات الهائلة يقضي ذلك ضرورة إعداد القوائم المرحلية وإيصالها إلى المستفيدين، لكي تكون المعلومات المحاسبية فعالة يجب أن تكون ملائمة لاحتياجات متخذي القرارات ومتوفرة في التوقيت المناسب لتكون مؤثرة على القرارات.

يشير الأدب المحاسبي إلى أن المحاسبة لم تتطور كعلم، ولكن كاستجابة للتطورات البيئية المختلفة، فالمحاسبة في الواقع تتطور بتطور بيئتها، فكلما كان هناك تطورات اقتصادية ثقافية وقانونية كلما تطورت المحاسبة لتتلاءم وتلبي الحاجات المتعددة (عقوب، 2017).

قد أكدت دراسة أبوزيد (2012) ان اختلاف القوانين والتشريعات والهيئات والجمعيات المناط لها بالإشراف تعتبر من أهم العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار قبل التوجه إلى تبني المعايير. ام دراسة عقوب (2017) فقد أكدت بضرورة أخذ العوامل البيئية في الاعتبار عند تبني أي عملية لتطوير المحاسبة في ليبيا، كما اكدت دراسة البجاح وآخرون (2021) الى وجود معوقات تواجه تطبيق معايير المحاسبة والتقارير المالي تمثلت في معوقات تتعلق بتنظيم مهنة المحاسبية والمراجعة، ومعوقات تتعلق بطبيعة البيئة الداخلية والخارجية ومعوقات أخرى تتعلق بالتعليم المحاسبي المحلي، فلتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) التقارير المرحلية في المصارف التجارية الليبية لابد من أخذ العوامل البيئية في الاعتبار.

عليه يمكن صياغة المشكلة في التساؤل التالي:

ما هي العوامل البيئية المؤثرة على تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) التقارير المرحلية في المصارف التجارية الليبية؟

أهداف الدراسة:

في ضوء طبيعة ومشكلة الدراسة فإن الأهداف تتلخص في النقاط التالية:

- 1) معرفة مدى توفر العوامل البيئية الملائمة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) في المصارف التجارية الليبية.
- 2) معرفة مدى تبني وتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) في المصارف التجارية الليبية.
- 3) توضيح أثر العوامل البيئية على تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) التقارير المرحلية في المصارف الليبية.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية القوائم المالية والتقارير المالية المرحلية، لاسيما إذا ما تم اعدادها وفق المعيار المحاسبي الدولي (34) والتي تتضمن معلومات عالية الجودة من خلال توفير الشفافية والقابلية للمقارنة، كما أن أهمية الدراسة تكمن في إنها تدرس العوامل البيئية المؤثرة على تطبيق أحد المعايير المحاسبية وهو المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) والذي يختص بالتقارير المرحلية.

الدراسات السابقة:

- **دراسة صيام (2005)** هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأييد القائمين على مهنة المحاسبة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن والايجابيات التي يمكن تحقيقها، والتحديات التي تواجه تطبيق هذه المعايير، وذلك من خلال استخدام صحيفة استبيان أعدت لهذا الغرض، حيث وزعت علي ثلاث فئات من الفئات القائمة علي مهنة المحاسبة وهي و فئة الأكاديميين وفئة المراجعين وفئة المديرين الماليين ورؤساء وحدات المحاسبة في الشركات الصناعية، وقد توصلت الدراسة إلي وجود تأييد كبير للالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن، لما لها من ايجابيات كما تم التوصل إلى أن هناك تحديات ومعوقات تحد من الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية من اهمها الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية واختلاف القوانين والتشريعات.
- **دراسة أبو زيد (2012)** هدفت الدراسة إلى التعرف مدى ملائمة معايير المحاسبة الدولية للتطبيق في البيئة الليبية، حيث اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، واستندت الدراسة على الاستبانة المخصصة لاستقصاء آراء ووجهات نظر عينة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلي جملة من النتائج بالرغم من تحفظ البعض إلا أن الفئة المستهدفة من الدراسة يؤيدون تبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية ويتفقون علي أن تطبيقها يساعد في توفير المعلومات الملائمة ويعمل على زيادة كفاءة العمل المحاسبي من قياس وإفصاح وتعظيم الفائدة من البيانات المالية، وكذلك هناك إيجابيات يمكن تحقيقها من خلال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية مثل توفير الوقت والتكلفة اللازمة لوضع معايير محلية، وتعتبر اختلاف القوانين والتشريعات والهيئات والجمعيات المناط لها بالإشراف تعتبر من العوامل التي يجب أخذها بالاعتبار قبل التوجه إلى تبني المعايير.
- **دراسة التير (2013)** هدفت الدراسة في التعرف على القوائم المالية المرحلية وأهميتها الأطراف ذوي المصلحة في البيئة المحلية وإلى أي مدى إدراك معدو ومستخدمو القوائم المرحلية لأهميتها. وكذلك معرفة مدى تتوفر متطلبات إعداد القوائم المرحلية طبقا لما جاء في المعيار الدولي رقم (34)، وكذلك التعرف علي الصعوبات التي تواجه إعدادها والبحث على الطرق السليمة لإعدادها ونشرها وفقا لما جاءت به المعيار الدولي رقم (34)، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك إدراك من قبل معدي ومستخدمي القوائم المالية المرحلية لأهميتها وللدور الذي يمكن أن تلعبه في تفعيل حركة الاقتصادية وخاصة سوق الأوراق المالية، وأكدت عينة الدراسة على أهمية القوائم المرحلية كمصدر مهم بعد القوائم المالية السنوية، وذلك بسبب سرعة إعدادها، ومن ثم توفرها في الوقت المناسب، وأن هناك توفر لمتطلبات إعداد القوائم المالية المرحلية في البيئة الليبية إلا أنها لا تعد بالطريقة الصحيحة طبقا لما جاء في المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) وذلك لعدم وجود إلزام أو رقابة من أي جهة مسؤولة.

- **دراسة خالد (2015)** هدفت الدراسة إلى دراسة مدى اعتماد المستثمرين في الشركات المصرية على التقارير المرحلية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وما دور التقارير المالية المرحلية في تخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات في سوق المال المصري، وقد توصلت الدراسة إلى أهمية التقارير المرحلية بالنسبة للعاملين في سوق الأوراق المالية ولا يعني الاستغناء عن التقارير السنوية بل يعتبران مكملتان لبعضهما البعض، وتعتبر التقارير المالية المرحلية مهمة وخاصة في توفيرها للمعلومات المحاسبية في التوقيت المناسب بشكل دوري ومنظم، وأظهرت النتائج وجود عدة وسائل للحد من عدم التماثل للمعلومات (التوسع في الإفصاح والذي يعتبر أكثر الوسائل قبولاً وانتشاراً، التقارير المالية المرحلية، تفعيل دور الجهات المهنية والرقابية)، تحتاج التقارير المالية المرحلية إلى تطوير في الشكل والمحتوى حتى تكون فعالة في المساعدة لحل مشكلة عدم تماثل المعلومات.
- **دراسة الصيغ وآخرون (2016)** هدفت الدراسة بصفة أساسية إلى تقييم أهمية القوائم المالية المرحلية كمصدر للمعلومات في اتخاذ القرارات لمستخدمي المعلومات المحاسبية في الجمهورية اليمنية، وأظهرت نتائج الدراسة إلى وجود إجماع بين فئات عينة الدراسة على أهمية القوائم المالية المرحلية كمصدر للمعلومات كما يدل اتساع إجاباتهم حول أهمية محتوى القوائم المالية المرحلية من معلومات مفيدة لمستخدمي المعلومات عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والاقتصادية.
- **دراسة عقوب (2017)** هدفت الدراسة إلى دراسة العوامل البيئية المؤثرة على المحاسبة في ليبيا، واستخدم الباحث الاستبانة لجمع بيانات الدراسة كما اتبع المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي، وقد توصلت الدراسة أن العوامل البيئية تؤثر تأثيراً جوهرياً على المحاسبة في ليبيا، وقد أوصت الدراسة بضرورة أن تؤخذ العوامل البيئية في الاعتبار عند تبني أي عملية لتطوير المحاسبة في ليبيا.
- **دراسة أنس، نور الدين (2020)** هدفت الدراسة إلى التعرف ودور التقارير المرحلية التي تتشرها الشركات المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية وما تقدمه من معلومات محاسبية ملائمة تتصف بالوقتية ومدى تأثير هذه المعلومات على القرارات الاستثمارية بسوق الخرطوم للأوراق المالية، واستخدم الباحث استمارة استبيان لجمع بيانات الدراسة، حيث تم توزيعها على جميع المدراء الماليين بشركات الوساطة المالية العاملة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، تم تحليل البيانات باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي والاستدلالي، وتوصلت الدراسة إلى أن المعلومات التي تحتويها التقارير المالية المرحلية لها تأثير جوهري في قرارات المستثمرين في سوق الخرطوم للأوراق المالية في شركات الوساطة المالية.
- **الجباح وآخرون (2021)**، هدفت الدراسة إلى استطلاع آراء عينة من المراجعين القانونيين وأعضاء هيئة التدريس الجامعيين بأقسام المحاسبة في ليبيا، حول أهم المعوقات التي تحد من تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة (IFRS for SMEs) في البيئة الليبية.

تم تصنيف المعوقات في صحيفة استبيان وزعت على عينة من مجتمع الدراسة بشكل عشوائي، ومن تم تجميع البيانات وتحليلها، وتوصلت الدراسة الى وجود معوقات تواجه تطبيق معايير المحاسبة والتقارير المالي تمثلت في معوقات تتعلق بتنظيم مهنة المحاسبية والمراجعة ومعوقات تتعلق بطبيعة البيئة الداخلية والخارجية ومعوقات أخرى تتعلق بالتعليم المحاسبي المحلي.

➤ دراسة وليد ويمنة (2022) هدفت الى دراسة وتحليل متطلبات القياس المحاسبي لإعداد التقارير المرحلية بالاعتماد على متطلبات المعيار المحاسبي الدولي (34)، وما نصت عليه التشريعات الجزائرية، بتحليل البيانات تم التوصل إلى أن التشريعات الجزائرية لم تبين كيفية القياس المحاسبي لإعداد التقارير المالية المرحلية ، الأمر الذي قد يؤدي إلى جعل الشركات المدرجة في بورصة الجزائر غير قادرة على الايفاء بمتطلبات القياس والإفصاح، وتقديم معلومات مظلة للمستثمرين، وبناء على ذلك تم اقتراح دليلا مهنيا استرشادي للقياس المحاسبي المرحلي لإعداد هذه التقارير، وذلك بالاعتماد على معيار المحاسبة الدولي (34) والمعايير المحاسبية الأخرى ذات العلاقة وبما يتوافق ومتطلبات القياس في النظام المحاسبي المالي.

تناولت الدراسة العديد من الدراسات في بيئات مختلفة، حيث أشارت دراسة (صيام:2005، أبوزيد:2012، عقوب:2017) الصعوبات ومعوقات التي تحد من تطبيق المعايير المحاسبة الدولية والتي تتمثل في العوامل البيئية، وتناولت دراسة (مليجي:2017، دراسة أنس ونور الدين :2020) أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لما لها من مزايا ونتائج إيجابية وأوصت بتبني هذه المعايير وتطبيقها، وقد أكدت أهمية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية، وتناولت دراسة (بشري وجوان:2011، التير:2013، خالد:2015، الصيح وآخرون:2016) التقارير المالية المرحلية، وأهمية تطبيقها، والمعلومات التي تقدمها بحيث توفر جميع الخصائص النوعية للمعلومات التي تجعلها مناسبة لاتخاذ القرارات وتخدم جميع الأطراف.

➤ جاءت الدراسة امتداد لدراسة سابا(2008) ودراسة عقوب(2017) في تحديد أهم محددات تطبيق معايير المحاسبة الدولية والتي تتمثل في العوامل البيئية (التعليم المحاسبي، الإلزام القانوني، العوامل الاقتصادية)، وإشارة دراسة البجباح وآخرون (2021) الى وجود معوقات تواجه تطبيق معايير المحاسبة والتقارير المالي تمثلت في معوقات تتعلق بتنظيم مهنة المحاسبية والمراجعة ومعوقات تتعلق بطبيعة البيئة الداخلية والخارجية ومعوقات أخرى تتعلق بالتعليم المحاسبي المحلي. ودراسة وليد ويمنة (2022) اقترحت الدراسة دليلا مهنيا استرشاديا للقياس المحاسبي المرحلي لإعداد هذه التقارير، بالاعتماد على ما

جاء في معيار المحاسبة الدولي (34) والمعايير المحاسبية الأخرى ذات العلاقة وبما يتوافق ومتطلبات القياس في النظام المحاسبي المالي.

حيث استهدفت الدراسة المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) وتحديد العوامل البيئية التي تؤثر على تطبيقه والذي بدوره يبرز أثره على جودة المعلومات المحاسبية، ولا يفوتنا أن ننوه إلى أنه لم يتم دراستها من قبل وخاصة في البيئة المحلية، واستدلت الدراسة بالدراسات السابقة في صياغة المشكلة والفرضيات والأهداف.

المنهجية: إجراءات الدراسة والأدوات:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على دراسة الواقع ووصفه، ولكونه أكثر الأساليب استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، ودراسة ما كتب في الأدب عن العوامل البيئية والمعايير الدولية، والاهتمام بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (34) وجودة المعلومات المحاسبية، ولصياغة فرضيات الدراسة ثم الاستعانة بالدراسات السابقة لاستخدامها في جمع المعلومات وتحليلها بأساليب الإحصائية المناسبة وإظهار النتائج.

حيث اعتمدت الدراسة في الجانب النظري على البيانات الثانوية من خلال استقراء الأدب المحاسبي، والمتمثلة في الكتب والأبحاث والدوريات التي أتيحت فرصة الحصول عليها، وكذلك المقالات والأبحاث المنشورة على شبكة المعلومات.

اعتمدت في الجانب العملي على البيانات الأولية من تصميم استمارة الاستبيانات لجمع البيانات والمعلومات التي تخدم أغراض الدراسة، وتم توزيعها على عينة الدراسة، واستخدام حزمة البرنامج الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات المجمع بقاءة الاستبيان.

الإطار النظري:

مدخل لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية:

إن وجود المعايير المحاسبية يعزز موضوعية مخرجات النظم المحاسبية، حيث أن الموضوعية في القياس المحاسبي لا يمكن تحقيقه إلا بوجود إطار نظري متكامل يحكم وينظم عملية التطبيق، إن عدم وجود المعايير المحاسبية سوف يكون هناك ما يشبه الفوضى والاختلاف المحاسبية، وأن هذه الاختلافات سوف تكون كبيرة الممارسات المحاسبية، وهو ما قد يساء استغلاله من قبل المحاسبين في الغش والتلاعب مما يقلل من موضوعية وعدالة المخرجات المحاسبية (أبوزيد، 2005).

أسست لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) في عام 1973 من خلال هيئات ومنظمات مهنية دولية، وذلك لغرض إعداد معايير محاسبية التي تتلقى قبولاً دولياً وتكون ذات جودة عالية وتكون مناسبة

للاستعمال في الدول المختلفة، وكان من أهدافها اصدار معايير محاسبية ذات جودة عالية وقابلة للفهم والتطبيق في جميع دول العالم، وتلزم بتوفير القوائم المالية تتضمن معلومات ذات نوعية وشفافية وقابلة للمقارنة، من أجل مساعدة مستخدميها لاتخاذ قراراتهم.

وقد تم اعادة هيكلتها في عام 2001 تحت مسمى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) لتتوسع مسؤوليتها فيتم بإلغاء وتعديل المعايير السابقة، وتم اصدار 41 معيار محاسبة دولي (International Accounting Standards (IAS))، لا يزال معظمها معمولاً به الى الان وقد تم تعديل البعض منها وتم تحويلها الى معيار إبلاغ مالي دولي (International Financial Reporting (IFRS) Standard)، والبعض الآخر قد تم سحبه والغاء العمل به (مسعود، 2015)، ومنذ ذلك الزمن أصبحت المعايير المصدرة من طرف المجلس تسمى المعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS) بدل من المعايير المحاسبة الدولية (IAS).

أهمية معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية:

حيث تتبع أهمية معايير المحاسبة من خلال الأتي(غياضة، 2008):

- 1- توحيد وجهات نظر المنظمات المهنية المحاسبية بتوحيد الطرق والممارسات التي يتم بها تحديد وقياس الأحداث المتشابهة.
- 2- الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية يؤدي إلى تقليص الفروقات القائمة في الأساليب والممارسات المحاسبية بين الدول.
- 3- تساهم المعايير الدولية في زيادة ثقة المستثمرين، والقدرة على الحصول على التمويل.
- 4- إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية سوف يقدم حماية أكبر للمساهمين والجمهور بشكل عام.

محددات تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية:

هناك مجموعة من الصعوبات المحددات التي تحد وتعيق عملية تطبيق المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية على مستوى الدولي وحتى المحلي، وتتمثل هذه المحددات كما أشار إليها غياضة (2008) في:

- 1) اختلاف درجات التطور المهني بين دول العالم يتأثر بعوامل اقتصادية وقانونية وسياسية.
- 2) الطبيعة التوفيقية للمعايير حيث تتميز المعايير بأن لها طبيعة توفيقية تراعي مصالح المنظمات المختلفة.

- (3) مشكلة اللغة: إن عدم معرفة اللغة الإنجليزية قد لا يمكن بعض مزاولي المهنة من مواكبة وتطور المعايير الدولية بالسرعة اللازمة.
- (4) تباين مستوى التأهيل العلمي والعملي: اختلاف مستوى التعليم الجامعي، واختلاف نظم التدريب المهني والتعليم المستمر بين دولة العالم.
- (5) عدم إمكانية تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية بالكامل على مستوى دول العالم للاختلافات البيئية والثقافية التي تم أخذها بعين الاعتبار عند وضع المعايير المحاسبية الدولية.
- (6) الإبقاء على كثير من البدائل المحاسبية، حيث تنص كثير من المعايير على وجود بديل مرجعي وبديل أو بدائل أخرى مسموح بها.

العوامل البيئية المؤثرة على معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية:

من العوامل البيئية المؤثرة على المحاسبة والتي ساهمت في تطور المحاسبة الدولية نجد اختلاف الأنظمة والممارسات المحاسبية بين الدول، حيث إنه لا توجد دولتان تتشابه فيهما طرق ومبادئ وقواعد الممارسات المحاسبية تماما مهما كانت هاتان الدولتان متقاربتين في الظروف، الاختلاف في الممارسات المحاسبية يعود لعدة عوامل أو ظروف بيئية تتمثل في:

1- العوامل الاقتصادية:

تختلف طبيعة ونوعية المعلومات التي يجب ان تتضمنها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي، ففي الاقتصاد الرأسمالي تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة، إذ يتم التركيز على ضرورة توافر المعلومات الملائمة لاحتياجات متخذي القرارات، بينما في الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط في الدولة وأحكام المراقبة المركزية (خليفة، علي: 2019).

2- العوامل السياسية:

تعتبر العوامل السياسية ذات تأثير كبير على العمليات المحاسبية، لأنها تلزم بتحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية لمستخدميها، التي تتلائم مع الأوضاع السياسية لكل دولة من الدول التي تغلب عليها وجهة نظر فئة معينة من المستخدمين في إنتاج وتوزيع المعلومات، ومن هنا يقع علي عاتق المنشأة أو المهنة مسؤولية تحديد وتطوير إمكانياتهم وقدراتهم نحو تحقيق هذه الاحتياجات، بحيث يتم الحد من التعارض بين ما هو مطلوب من المعلومات وما هو ممكن (خليفة، علي: 2019).

3- العوامل الاجتماعية:

تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالقيم الاجتماعية مثل: اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في التقارير المالية والوقتية.....إلخ، فالسرية تؤثر على نشر المعلومات المحاسبية والوقتية تؤثر على فائدة المعلومة (خليفة , علي: 2019).

4- العوامل القانونية:

إن العوامل القانونية متمثلة في مجموعة الأنظمة والقواعد القانونية تؤثر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها، وعلى الكيفية إعداد المعلومات وعرضها في التقارير المالية (خليفة، على: 2019).

5- العوامل الثقافية:

يتأثر النظام المحاسبي والممارسات المحاسبية ووضع المنظمات المهنية لدولة ما بشكل كبير بالمستوى التعليمي لمواطني تلك الدولة، والمستوى التعليمي لأي دولة يتأثر بعدة عوامل منها: (درجة أو مستوى الأمية، الاتجاه العام للنظام التعليمي، مدى مطابقة نظام التعليم لاحتياجات ومتطلبات هذه الدولة) (رمزي، 2015).

المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) "التقارير المالية المرحلية":

المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما كانت تشكل في محتوى الفترة الزمنية السنوية، وقبل عام 1970 كان هناك توجه لدى الممارسين في المحاسبة لتشكيل معلومات مالية محاسبية لفترات أقل من سنة. وأغلب مجالس مبادئ المحاسبة عملوا على مراجعة لممارسة تطبيق مبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما على التقارير المالية المرحلية على أساس أن تقدم إما شهرية أو ربع سنوية، ومن عام 1960 وحتى عام 1970 تعتبر التقارير المالية المرحلية مصدرا مهما للمعلومات لكل الفئات المستخدمة لها (سكيك، 2010).

كما أنه تم تعريف التقارير المالية المرحلية بأنها تقدم المعلومات المالية لفترة أقل من سنة مثلا ثلاثة أشهر أو نصف سنة، ولأهمية المعلومات المحاسبية المتزايدة أصبحت الحاجة لإصدار معايير ترشدنا للقياس وتقديم هذه المعلومات على أساس مرحلي كالمعيار الدولي (34) في عام 1973 ومجلس مبادئ المحاسبة أصدر رأي رقم (28) لتوضيح عملية تطبيق المبادئ المحاسبية وعمل التقارير المالية المرحلية وبالإضافة أنه شمل الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها في التقارير المالية المرحلية للمصارف (سكيك، 2010).

في بيئة الأعمال المتغيرة فإن المعلومات المحاسبية يجب أن تكون متاحة على أساس زمني عند الحاجة لاتخاذ القرار، ولهذا السبب فإن المنشآت تعد التقارير المالية المرحلية لتوفير المعلومات المتعلقة بالوضع المالي لفترة زمنية أقل من سنة، ووقد تكون الفترة الزمنية العادية للتقارير المرحلية نصف اربع سنوية (سنة وثلاثة أشهر) ويمكن أن يكون شهريا (سكيك، 2010).

مكونات التقرير المالي المرحلي:

يحدد المعيار (34) مكونات التقرير المالي المرحلي أما بمجموعة كاملة من البيانات المالية أو مجموعة موجزة من البيانات المالية وهي كالتالي (أبونصار وحמידات, 2024):

1) المجموعة الكاملة من القوائم المالية كما تم تحديدها في المعيار المحاسبي الدولي رقم (1):

- قائمة المركز المالي كما في نهاية الفترة المالية.
- قائمة الدخل الشامل ويتم عرضها إما كتنقرير موجز منفصل أو كتنقرير موجز للدخل منفصل مع التقرير الموجز للدخل الشامل.
- قائمة التغير في حقوق الملكية خلال الفترة.
- قائمة التدفقات النقدية.
- إيضاحات تفسيرية تضم السياسات المحاسبية الهامة وغيرها من المعلومات التوضيحية.
- قائمة المركز المالي كما في بداية أقرب فترة مقارنة وذلك عندما تطبق المنشأة سياسة محاسبية بأثر رجعي أو إعادة عرض وتصنيف للبنود بأثر رجعي في قائمة المركز المالية.

2) الحد الأدنى لمكونات التقرير المالي المرحلي:

- قائمة مركز مالي مختصرة.
 - بيان الدخل الشامل مختصرة.
 - قائمة التغير في حقوق الملكية مختصرة.
 - قائمة التدفقات النقدية مختصرة.
 - إيضاحات تفسيرية مختارة.
- لا يوجد ضمن المعيار ما يقصد به منع المنشآت أو عدم تشجيعها على نشر مجموعة كاملة من البيانات المالية ضمن التقرير المالي المرحلي كما أن المعيار لا يمنع المنشأة أولاً يشجعها على أن تدخل ضمن تقاريرها المالية المختصرة أكثر من الحد الأدنى من البنود أو الإيضاحات التفسيرية المختارة، وبشكل عام فإن المصارف يجب أن تستخدم نفس السياسات والمبادئ المحاسبية المستخدمة في التقارير المالية السنوية.

بهدف مراعاة مصلحة التوقيت المناسب لعرض التقرير المالي المرحلي واعتبارات التكلفة فإن التقرير المالي المرحلي يهتم بتقديم تحديث لأخر البيانات المالية السنوية، ولذلك فهو يركز على الأنشطة والأحداث والظروف الجديدة ولا يكرر المعلومات التي تم الإبلاغ عنها سابقاً.

الهدف من المعيار (34) "التقارير المالية المرحلية":

إن الهدف من هذا المعيار (34) هو التأكد من أن القوائم المالية والتقارير المالية المرحلية التي تمثل جزء من الفترة التي تغطيها هذه القوائم المالية والتي تعد من خلال الالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية سوف تتضمن معلومات عالية الجودة من خلال (سأبا, 2008):

- 1) توفير الشفافية والقبالية للمقارنة للمستخدمين عن كل الفترات المعروضة.
 - 2) توفير نقطة بداية مناسبة للمحاسبة في ظل تطبيق التقارير المالية الدولية.
 - 3) يمكن تحقيق ذلك بتكلفة لا تتجاوز المنافع التي تعود على المستخدمين.
- ويرى عباس وآخرون (2011) ان التقارير المرحلية وفق المعيار المحاسبي الدولي (34) تهدف الى:
- 1) توفير معلومات أكثر ملاءمة من ناحية التوقيت لمستخدمي التقارير المالية.
 - 2) تقديم تقييمات مستمرة لأداء الوحدة الاقتصادية وذلك فيما يتعلق بالوضع المالي والتغيرات في المركز المالي للوحدة الاقتصادية.
 - 3) مساعدة المستثمرين على فهم بعض المسائل العميقة مثل التقلبات الموسمية وعدم الانتظام والتغيرات في الأنماط والاتجاهات لكل من سلوك توليد الدخل والنقد.

نطاق المعيار (34) "التقارير المالية المرحلية":

يسري هذا النظام عندما تتبنى منشأة ما معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) للمرة الأولى من خلال بيان صريح وغير مقيد بالالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية، ويهدف إلى ضمان أن توفر التقارير المالية الأولية المعدة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية (بما في ذلك التقارير المالية المرحلية لفترة التقرير المعنية) نقطة بداية مناسبة لتوفير الشفافية والقبالية للمقارنة للمستخدمين غير كل الفترات المعروضة ((أبونصار , حميدات, 2024)

المعالجة المحاسبية للمعيار 34 "التقارير المالية المرحلية":

تتطلب معايير التقارير المالية الدولية من المنشأة الالتزام بكل معيار فردي نافذ المفعول في تاريخ التقرير المالي في تاريخ الإثبات الخاص بالقوائم المالية الأولى عند الالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية، ومع مراعاة استثناءات وإعفاءات معينة، فإنه يجب تطبيق معايير التقارير المالية الدولية تلك بأثر رجعي.

شكل ومحتوى التقرير المالي المرحلي:

يتضمن شكل ومحتوى التقرير المالي المرحلي كحد أدنى ما يلي (سكيك :2010):

- 1) يتطلب أن تكون هذه القوائم المالية المرحلية متضمنة كل البنود الإجمالية والفرعية التي كانت متوفرة في القوائم المالية الأحدث.

- (2) الإيضاحات التفسيرية المختارة التي يتطلبها المعيار الدولي رقم (34) والافصاح عن ربحية السهم الواحد وذلك في صلب قائمة الدخل المؤقتة.
- (3) يجب على المنشأة أن تطبق نفس السياسات المحاسبية في قوائمها المرحلية، كما هو كان في قوائمها المالية السنوية الأخيرة، باستثناء التغيرات في السياسات المحاسبية التي تجرى لاحقاً مع ذكر الأسباب التي أوجبت تلك التغيرات.
- (4) تكرار التقارير المالية المرحلية (مثلاً نصف سنة أو ربع سنة) لا تؤثر في قياس النتائج السنوية للمنشأة، حيث يتم القياس لغرض إعداد القوائم المرحلية على أساس السنة حتى تاريخه وهو ما يسمى باستقلال الفترات المؤقتة.
- (5) الإيرادات المستلمة دورياً وموسمياً من حين لآخر خلال السنة المالية ويجب الاعتراف بها أو تأجيلها إذا كان مناسباً، وهذه الإيرادات يتم الاعتراف بها عند حدوثها مثل المنشأة التي تكتسب كل إيراداتها في النصف الأول من السنة لا تؤجل بعض إيراداتها للنصف الثاني من السنة.
- (6) لا ينبغي الاعتراف بالتكاليف المنصرفة خلال السنة المالية أو تأجيلها في التاريخ المرحلي إذا كان هذا الاعتراف أو التأجيل غير مناسب في نهاية السنة المالية، فمثلاً تكلفة الصيانة الدورية الرئيسية المخططة والمتوقع تحملها في وقت متأخر في السنة، لا يتوقع أن تستحق قبل ميعادها ما لم يكن هناك التزام قانوني واستدلالي بغير ذلك، وبالمثل فإن تكاليف التطوير التي يتم تحملها لا تؤجل إلى فترة مبكرة على الأقل إلى أن تفي بمعايير الاعتراف بها كأصل في فترة لاحقة.
- (7) عادة ما يتم القياس في القوائم والتقارير السنوية والقوائم والتقارير المرحلية على أساس تقديرات معقولة إلا أن إعداد التقارير المالية المرحلية يتطلب بشكل عام استخداماً لأساليب التقرير والتقدير أكثر مما هو في للتقارير المالية السنوية.
- (8) يجب أن ينعكس التغير في السياسات المحاسبية بإجراء إعادة عرض القوائم المالية في الفترات المالية المرحلية السابقة للسنة المالية الحالية والفترات المرحلية المقابلة للسنوات السابقة.

السياسات المحاسبية في الفترات المرحلية:

تعرف السياسة على أنها مجموعة من الطرق والأساليب وأسس القياس المستخدمة في إعداد البيانات المالية، وكذلك الإجراءات التي تحكم المهنيين في ممارستهم المهنية، وتكمن أهميتها على أساس أن مستخدمي البيانات المالية ينبغي أن يكونوا على علم بأسس وطرق القياس المستخدمة، إذ إنهم بحاجة إلى معرفة ما إذا كانت المنشأة تقم باستخدام التكلفة التاريخية أو القيمة العادلة في تقييم الأصول علي سبيل المثال ولا علي سبيل الحصر وينبغي أن يتم الإفصاح عن كل من هذه السياسات في الإيضاحات

والملاحظات حول القوائم المالية المنشورة، وأيضاً تفسير السبب عن التغيير من سياسة إلى أخرى (أبونصار وحميدات، 2024).

تتمثل السياسات المحاسبية المتبعة في الفترات المرحلية بما يلي (سكيك، 2010):

1. الثبات والتماثل:

تقتضي هذه السياسة في الحياة العملية أن يستمر المصرف في إعداد بياناتها المالية الدورية في استخدام الطرق والمبادئ والسياسات والمعايير المحاسبية نفسها، بعد اختيار البدائل الملائمة للمنشأة من بين البدائل المتاحة والمسموح بها، ويبرر الخروج عن هذه السياسة تبني طرق وأساليب أخرى بديلة وإذا تم الخروج عن السياسة فإنه يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية المرحلية.

2. الأهمية النسبية:

تعتبر الأهمية النسبية من أهم القيود على البيانات المالية وذلك بالنسبة لاختيار السياسة المحاسبية الملائمة للتطبيق ويقصد بالأهمية النسبية لبند معين أو مجموعة من البنود من وجهة نظر مستخدم البيانات المالية المنشورة وذلك على أساس مدى ملاءمة البند والبنود لأغراض التقييم واتخاذ القرارات، والمحاسبون يهتمون بالمعلومات ذات المغزى ولا يهتمون كثيراً في العناصر التي يكون تأثيرها ضئيلاً على نتائج العمليات والمركز المالي.

أسس القياس المحاسبي عند إعداد التقارير المالية المرحلية:

تركز التقارير المالية على تقديم المعلومات عن نشاط المصرف عن طريق قياس الأرباح، ويشير القياس المحاسبي إلى تخصيص أرقام لأشياء أو أحداث تأسيساً على قواعد معينة، حيث يتم قياس العناصر المكونة للقوائم المالية (الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات) بالإضافة إلى الإفصاح عن نتائج عملية القياس في شكل معلومات تقدم لمستخدمي القوائم المالية، وعادة ما تتضمن أنشطة القياس المحاسبي المكونات التالية (أبونصار وحميدات، 2024):

(1) تحديد عناصر القوائم المالية التي تمثل موضوع القياس (حقوق الملكية والالتزامات والإيرادات والنفقات).

(2) تحديد خصائص وصفات موضوع القياس وهناك أربع خواص تستخدم كأساس لقياس عناصر القوائم المالية وهي التكلفة التاريخية، تكلفة الاستبدال الجارية، صافي القيمة للبيع، القيمة الحالية المخصصة للتدفقات النقدية المستقبلية.

(3) تحديد توقيت الاعتراف بأثر الأحداث الاقتصادية.

(4) تحديد وحدة القياس المستخدمة.

بالنسبة لنظرية الاستقلالية لا تظهر مشكلة التخصيص لأن الإجراءات والقواعد المتبعة في التخصيص بين الفترات المرحلية هي نفس القواعد والإجراءات المتبعة عند إعداد القوائم المالية السنوية، أما في نظرية التكامل فيواجه المحاسب مشكلة تخصيص بنود الإيرادات والنفقات بين الفترات المرحلية من السنة المالية للمصرف والتقلبات التي تحدث في قيم هذه البنود خلال السنة حيث إن هذه التقلبات تؤثر على القيمة التنبؤية للتقارير المالية المرحلية، كما أن فائدة التقارير المالية المرحلية في مجال التنبؤ بالأرباح السنوية نقل إلى حد كبير إذا لم تشمل على تعديلات تتعلق بالتقلبات في توقيت حدوث التكاليف وقد تم تقسيم هذه التقلبات التي تحدث في بنود الإيرادات والنفقات إلى خمس مجموعات من حيث طبيعتها وذلك كما يلي:

- تقلبات موسمية - تقلبات عشوائية - تقلبات مجدولة - تقلبات دورية - تقلبات غير متكررة.

إن التقارير المالية المرحلية تركز اهتمامها على التقلبات الموسمية والتقلبات العشوائية والتقلبات المجدولة التي تؤثر بشكل مباشر على القيمة التنبؤية لهذه التقارير وعلى عكس ذلك فإن لكل من التقلبات الدورية والتقلبات غير المتكررة أثارا متشابهة على كل من القوائم المالية السنوية والتقارير المالية المرحلية ولذلك يمكن إهمالها في هذا الصدد.

المشكلات التي تواجه إعداد التقارير المالية المرحلية:

تتمثل الغاية الأساسية من إعداد تقارير مالية المرحلية في تزويد المستفيدين من القوائم المالية بتقارير دورية حديثة عن أداء المصرف وبرغم مزاياها العديدة فإن هذه التقارير لا تخلو من المشكلات، ومن أهمها ما يلي (سكيك، 2010):

1. تكون الفترة التي تغطيها هذه التقارير مقيدة نسبيا فأى خطأ يكون أثرها واضحا وكبيرا.
2. تحميل المصروفات السنوية على فترات لأقصر يمثل عقبة كبيرة أمام معدي هذه التقارير فضرية الدخل يتم خصمها في نهاية الفترة المالية والتي عادة ما تكون سنة، إن عملية تحميل الضريبة على فترات أقصر غالبا ما يكون أمرا صعبا.
3. صعوبة تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات، فعالبا ما يتم صرف مبالغ في الربع الأول مثلا، لكن الفائدة من هذه المصروفات قد لا توتى ثمارها لغاية الربع الثالث أو الرابع من السنة.
4. التقلبات التي قد تحصل خلال العام تقلل من أهمية هذه التقارير وتجعل من المقارنة بين التقارير أمرا عديم الجودة.
5. الطبيعة الموسمية حيث يوجد صعوبة في المقارنة من حيث الإيرادات والمصاريف وصافي الدخل من فترة مرحلية إلى فترة مرحلية أخرى.

مشكلات القياس المحاسبي في التقارير المالية المرحلية:

نظرا لأهمية التقارير المالية المرحلية في توفير المعلومات والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات قد تواجه بعض المشاكل في قياسها ومنها ما يلي (وليد ويمنة, 2022) :

(1) اختلاف القياس المحاسبي للفترة المرحلية عن مفهوم القياس للسنة المالية الكاملة.

(2) المشكلة في تحديد المدخل الملائم لإعداد القوائم المرحلية عند إعدادها.

(3) إن لكل شركة نشاطا له طبيعة موسمية يؤثر على إعداد القوائم المالية المرحلية.

أهمية القوائم المالية المرحلية:

تتلخص أهمية القوائم المالية المرحلية في الآتي (باعكضة, 2001):

- توفير المعلومات بصفة دورية لمساعدة متخذي القرارات.
- توفير المعلومات التي تساعد مستخدم القوائم المالية في التنبؤ والمقارنة كونها تعرض المعلومات في شكل مقارن تجميعي.
- توفير المعلومات للمستفيدين بشكل مختصر لاعتبارات التوقيت الملائم.

تلافي القصور في القوائم المالية السنوية من خلال توفير المعلومات تتصف بالوقتية.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المحاسبين ومعدّي الميزانيات العاملين في المصارف التجارية الليبية، أما عينة الدراسة تتمثل بالموظفين العاملين في قسم المحاسبة وإعداد الميزانيات في المصارف التجارية الليبية بمدينة طرابلس، حيث تم توزيع استبيان على هذه العينة، وبلغ عدد الاستثمارات الموزعة (100) استثمار، وقد بلغ عدد الاستثمارات المستردة (79) استثمار، وتم استبعاد (10) استثمارات لعدم صلاحيتها للتحليل وبهذا تكون عدد الاستثمارات الخاضعة للتحليل (69) بنسبة (69%) كما هو موضح في الجدول التالي:

أداة جمع البيانات:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم إعداد استبان وزعت على عينة الدراسة وقد قسمت الاستبانة إلى جزئين:

الجزء الأول: تتضمن أسئلة الاستبانة على (9) فقرات لقياس العوامل البيئية الملائمة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) في المصارف التجارية.

الجزء الثاني: تتضمن أسئلة الاستبانة على (15) فقرة لقياس مدى تبني وتطبيق التقارير المالية المرحلية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) في المصارف التجارية

صدق وثبات أداة الدراسة:

تم التحقق من صدق الأولى لأداء الدراسة وهي الاستبانة وذلك من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجال المحاسبة، للأخذ بملاحظاتهم في بناء المقياس. من أجل التأكد من أن الاستبانة تقيس المتغيرات، والثبت من صدقها تم بإجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات المقياس، بحيث تم تقييم تماسك المقياس بحسب معامل كرونباخ ألفا (CronbachAlpha)، وعلى الرغم من عدم وجود قواعد قياسية بخصوص القيمة المناسبة لـ Alpha لكن من الناحية التطبيقية تعد ($Alpha \geq 0.60$) مقبولة في البحوث المتعلقة بالعلوم الإدارية والإنسانية، والجدول التالي رقم (10) يوضح معامل الاتساق الداخلي لفرضيات الاستبانة (كرونباخ ألفا).

الجدول (3-10) معامل الثبات الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا)

الرقم	المجال	عدد الفقرات	قيمة (α) ألفا
1	مدى توفر العوامل البيئية الملائمة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34)	9	73.5%
2	مدى تبني وتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34)	15	81.9%

تدل معاملات الثبات في الجدول (10) أعلاه على تمتع الأداء بمعامل ثبات عالٍ لتحقيق أغراض الدراسة، إذ يتضح من الجدول أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل مجال حيث يتراوح بين (0.735-0.819) وهذا يعني أن الثبات مرتفع، وبذلك تم التأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحياتها لاختبار فرضياتها وتحليل النتائج.

اختبار التوزيع الطبيعي:

اختبار كولمجروف_سمرنوف (1-Sample K-S) سنعرض اختبار كولمجروف_سمرنوف لمعرفة ماذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا؟، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات حيث يتم اعتماد النتائج عندما تكون القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ($Sig > 0.05$).

الجدول رقم (1) اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample K-S)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	القيمة المعنوية
1	مدى توفر العوامل البيئية الملائمة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34)	9	0.661	0.774
2	مدى تبني وتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34)	15	0.698	0.715

الدلالة الإحصائية عند مستوى "0.05"

العوامل البيئية المؤثرة على تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) التقارير المالية المرحلية
"دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية"

يوضح الجدول رقم (1) نتائج الاختبار حيث أن القيمة الاحتمالية لكل محور أكبر من مستوي الدلالة 0.05، وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ($Sig > 0.05$) وبذلك سيتم استخدام الاختبارات المعملية.

التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات

من أجل استخلاص نتائج الدراسة واقتراح التوصيات، أخضعت المعلومات التي وفرتها الاستبانة للتحليل الإحصائي الوصفي باستخدام كل من مقياس المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، الأول باعتباره مقياساً للوزن النسبي للبنود المشمولة في أسئلة الاستبانة، والثاني باعتباره مؤشراً عن مدى الاتساق أو الاختلاف القائم بين الآراء حول تلك البنود حيث استخدم مقياس ليكرت الخماسي لبيان الآراء الوصفية لإجابات أفراد العينة،

بناء على ذلك كانت نتائج التحليل الوصفي للمجاميع على النحو التالي:

المجموعة الأولى: العوامل البيئية الملائمة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34)

لاختبار هذا الهدف تم إخضاع المعلومات التي وفرتها الاستبانة للتحليل الإحصائي وكانت النتائج الموضحة في الجدول رقم (2) أدناه.

الجدول (2) آراء عينة الدراسة بشأن مدى توفر العوامل البيئية الملائمة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 34

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط الموافقة
1	توفر الكوادر المحاسبية المؤهلة لإعطاء دورات مهنية بالمعايير الدولية يساعد في تطبيق المعيار الدولي رقم (34) "التقارير المالية المرحلية".	3.81	0.772	موافق
2	تكلفة تدريب الموظفين بالقسم المالي ليصبحوا قادرين على التعامل مع المعيار الدولي رقم (34) تقارير المالية المرحلية ولا تعيق تطبيقها.	3.20	1.037	محايد
3	فهم أهمية تطبيق معيار 34 "التقارير المالية المرحلية" يساعد تبنيتها.	3.87	0.839	موافق
4	توفر المؤهلات العلمية للمحاسب يساعد في تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) "التقارير المالية المرحلية".	3.52	1.093	موافق
5	الواقع المهني المحاسبي في المصارف التجارية يشجع لتبني وتطبيق التقارير المالية المرحلية.	3.32	1.022	محايد
6	البيئة المحاسبية المحلية تدعم تبني تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) في المصارف التجارية.	3.62	0.859	موافق

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط الموافقة
7	الاعتماد بشكل كبير على التقارير المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في المصارف يشجع لتطبيق وتبني المعيار رقم (34).	3.57	0.962	موافق
8	وجود تشريعات واضحة وملائمة وهيئات قضائية فاعلة تساهم في العمل المحاسبي للمصارف التجارية.	3.59	0.896	موافق
9	التشريعات القانونية في ليبيا بمجال المحاسبة تساعد على تطبيق معيار الدولي رقم (34).	3.14	0.959	محايد
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.51	0.937	

تري عينة الدراسة العوامل الملائمة لتبني وتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (3.14-3.87) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام البالغ (3.51). في حين تراوح الانحراف المعياري لها بين (0.772-1.093) بالمقارنة بالانحراف المعياري العام البالغ (0.937) والذي يدل على أن التشتت بين إجابات أفراد العينة كان قليلاً نسبياً، أي أن أفراد العينة كانوا متفقين على أغلب الفقرات، حيث جاءت الفقرة التي تنص على " فهم أهمية تطبيق معيار 34 التقارير المالية المرحلية يساعد تبنيها" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.87) وانحراف معياري بلغ (0.839) بالمقارنة مع المتوسط العام والانحراف المعياري العام، بينما حصلت فقرة " التشريعات القانونية في ليبيا بمجال المحاسبة تساعد على تطبيق معيار الدولي رقم (34) على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.14) وانحراف معياري (0.959) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام.

بشكل عام يتبين من خلال نتائج الإجابة على فقرات الاستبانة الاتفاق على العوامل الملائمة لتبني وتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34).

المجموعة الثانية: تبني وتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) التقارير المالية المرحلية في المصارف التجارية

لاختبار هذا الهدف تم إخضاع المعلومات التي وفرتها الاستبانة للتحليل الإحصائي وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (3) أدناه.

العوامل البيئية المؤثرة على تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) التقارير المالية المرحلية
"دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية"

الجدول (3) آراء عينة الدراسة بشأن مدى تبني وتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34)

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط الموافقة
1	تلتزم المصارف التجارية بإعداد القوائم المالية المرحلية وفقا لمتطلبات المعيار الدولي رقم (34) خلال الفترة المرحلية.	3.99	0.776	موافق
2	تلتزم المصارف التجارية بإعداد قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) في نهاية الفترة المرحلية وبالمقارنة مع الفترات السابقة	3.88	0.883	موافق
3	تلتزم المصارف التجارية بإعداد قائمة الدخل في نهاية الفترة المرحلية وبالمقارنة مع الفترات السابقة.	3.86	0.791	موافق
4	تلتزم المصارف التجارية بإعداد قائمة التدفقات النقدية في نهاية الفترة المرحلية وبالمقارنة مع الفترات السابقة.	3.81	0.845	موافق
5	تلتزم المصارف التجارية بإعداد قائمة التغيرات في حقوق الملكية في نهاية الفترة المرحلية وبالمقارنة مع الفترات السابقة.	3.84	0.885	موافق
6	تلتزم المصارف التجارية بإدراج الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المرحلية.	3.45	1.037	موافق
7	القوائم المالية المنشورة من قبل المصارف بوضعها الحالي تعطي مستخدميها القدرة على تقييم ومعرفة الوضع المالي الحقيقي لها.	3.71	0.925	موافق
8	يستطيع مستخدم القوائم المالية المرحلية بالمصارف تحديد مواطن الضعف والقوة في مركزها المالي.	3.93	0.773	موافق
9	تقوم المصارف التجارية بثبات عرض وتصنيف البنود في القوائم المالية المرحلية من فترة إلى أخرى.	3.64	0.857	موافق
10	يقوم المصرف بتحديد تصنيفات المخصصات المختلفة خلال الفترة المرحلية.	3.68	0.757	موافق
11	يتم الإعلان عن التغيرات التي تحدث في طبيعة الوحدة المحاسبية عن الفترة المرحلية.	3.58	0.864	موافق
12	يتم الإفصاح عن الأحداث الجوهرية التي تحدث بعد تاريخ الميزانية المرحلية.	3.49	0.980	موافق
13	يقوم المصرف بتحديد مكونات الإيرادات والمصاريف بشكل تفصيلي في قائمة الدخل أو الإيضاحات خلال الفترة المرحلية.	4.07	0.846	موافق

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط الموافقة
14	يقوم المصرف بالإفصاح عن طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن البيانات المالية التي يتعرض لها المصرف أثناء الفترة المرهلية.	3.49	0.964	موافق
15	يقوم المصرف بالإفصاح عن السياسات المستخدمة في إعداد البيانات المالية خلال الفترة المرهلية.	3.49	0.980	موافق
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.72	0.878	موافق

ترى عينة الدراسة تطبيق وتبني المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) التقارير المرهلية حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (3.45-4.07) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام البالغ (3.72).

في حين تراوح الانحراف المعياري لها بين (0.757-1.037) بالمقارنة بالانحراف المعياري العام البالغ (0.878) والذي يدل على أن التشتت بين إجابات أفراد العينة كان قليلاً نسبياً، أي أن أفراد العينة كانوا متفقين على أغلب الفقرات، حيث جاءت الفقرة التي تنص على "يقوم المصرف بتحديد مكونات الإيرادات والمصاريف بشكل تفصيلي في قائمة الدخل أو الإيضاحات خلال الفترة المرهلية." في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.07) وانحراف معياري بلغ (0.846) بالمقارنة مع المتوسط العام والانحراف المعياري العام، بينما حصلت فقرة "تلتزم المصارف التجارية بإدراج الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المرهلية" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.45) وانحراف معياري (1.037) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام.

بشكل عام يتبين من خلال نتائج الإجابة على فقرات الاستبانة الاتفاق على تطبيق وتبني المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) التقارير المالية المرهلية.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: والتي تنص على أنه: "تتوفر عوامل بيئية ملائمة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) في المصارف التجارية الليبية"

بقصد اختبار الفرضية الأولى، تم التركيز على مدى قبول أو رفض الفرضية الصفرية، وذلك بصياغة الفرضية الصفرية التالية:

الفرضية الصفرية الأولى H_0 "لا تتوفر عوامل بيئية ملائمة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) في المصارف التجارية الليبية"

لاختبار هذه الفرضية تم إخضاع المعلومات الخاصة بهذه الفرضية اختبار (t) للعينة الواحدة بمستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، والتي وفرها الاستبيان للتحليل الإحصائي، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي (4):

الجدول رقم (4) يوضح اختبار T الفرضية الأولى (One Sample T-Test)

نص الفرضية	T المحسوبة	(t) الجدولية	درجة الحرية Df	مستوى الدلالة Sig	قبول أو رفض الفرضية H0
" لا تتوفر عوامل بيئية ملائمة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) في المصارف التجارية الليبية"	24.458	048.8	68	0.000	رفض H0

الدلالة الاحصائية عند مستوى "0.05"

في الجدول السابق أعلاه رقم (4) نلاحظ أن قيمة دلالة الاختبار (Sig) = 0.000 أصغر من قيمة الدلالة الاحصائية 0.05 ونلاحظ ان T المحسوبة ذات قيمة اكبر من T الجدولية، وبالرجوع إلى المتوسط الحسابي نلاحظ ان الاجابات اكبر من 3 وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية، ما يعني انه تتوفر عوامل بيئية ملائمة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) في المصارف التجارية الليبية" الفرضية الثانية والتي تنص على انه " تلتزم المصارف التجارية الليبية العاملة في مدينة طرابلس بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) في المصارف التجارية الليبية العاملة بمدينة طرابلس. بقصد اختبار الفرضية الأولى، تم التركيز على اختبار مدى قبول أو رفض الفرضية الصفرية، وذلك بصياغة الفرضية الصفرية التالية:

الفرضية الصفرية الثانية H0 " لا تلتزم المصارف التجارية الليبية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) في المصارف التجارية الليبية "

لاختبار هذه الفرضية تم إخضاع المعلومات الخاصة بهذه الفرضية اختبار (t) للعينة الواحدة بمستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، والتي وفرها الاستبيان للتحليل الإحصائي، وكانت النتائج حسب الموضح في الجدول التالي (5):

الجدول رقم (5) يوضح اختبار T الفرضية الثانية (One Sample T-Test)

نص الفرضية	T المحسوبة	(t) الجدولية	درجة الحرية df	مستوى الدلالة Sig	قبول أو رفض الفرضية H0
لا تلتزم المصارف التجارية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34)	24.458	889.12	68	0.000	رفض H0

في الجدول السابق أعلاه رقم (5) نلاحظ أن قيمة دلالة الاختبار (Sig) = 0.000 أصغر من قيمة الدلالة الإحصائية 0.05 ونلاحظ أن T المحسوبة ذات قيمة أكبر من T الجدولية، وبالرجوع إلى المتوسط الحسابي نلاحظ إن الإجابات أكبر من 3 وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية، ما يعني انه هناك التزام من قبل المصارف التجارية الليبية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34).

الفرضية الثالثة: والتي نص على انه "يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للعوامل البيئية على تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) في المصارف التجارية الليبية".

بقصد اختبار الفرضية الثالثة، تم التركيز على اختبار مدى قبول أو رفض الفرضية الصفرية، وذلك بصياغة الفرضية الصفرية التالية:

الفرضية الصفرية الثالثة H0 "لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للعوامل البيئية على تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) في المصارف التجارية الليبية".

لاختبار هذه الفرضية تم إخضاع البيانات الخاصة بهذه الفرضية اختبار الانحدار البسيط بمستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، والتي وفرها الاستبيان للتحليل الإحصائي، وكانت النتائج حسب الموضح في الجدول التالي (6):

الجدول رقم (6) اختبار الانحدار لأثر العوامل البيئية على تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 34

مستوى الدلالة Sig	درجة الحرية df	معامل R2 الارتباط	R الارتباط	نص الفرضية
0.000	1	0.172	0.184	لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر تطبيق العوامل البيئية على تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34)
	67			
	68			

الدلالة الاحصائية عند مستوى "0.05"

يوضح الجدول (6) الأثر المحتمل للعوامل البيئية على تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) ، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل البيئية على تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34)، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.184)، أما معامل التحديد R2 فقد بلغ (0.172) مما يعني أن العوامل البيئية تفسر فقط ما نسبته 17.2% من التغير في مستوى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34).

عليه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على " لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) العوامل البيئية علي تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34)".

ما يعني أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل البيئية على تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34).
عرض ومناقشة نتائج الدراسة:

- من خلال تحليل البيانات يتم مناقشة النتائج التي تم التوصل إليها كالآتي:
- 1- توفر عوامل بيئية لتبني وتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) "التقارير المالية المرحلية" وهذا يتوافق مع دراسات سابقة (صيام:2005, سابا:2008, أبوزيد:2012) والتي توصلت إلى تأييد الفئة المشاركة بالالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، مع أخذ في الاعتبار العوامل البيئية التي تحد من التزام وتطبيق المعايير الدولية.
 - 2- أن هناك التزام من قبل المصارف التجارية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) وهذا ما يتوافق مع دراسات سابقة (مرعي:2006, خالد:2015) والتي أظهرت نتائجها بالالتزام في إعداد القوائم المالية المرحلية وأهمية المعلومات التي تحتويها، مع وجود ضعف في بعض نقاط التطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) وهذا ما توصلت إليه دراسة (التير: 2013).
 - 3- من خلال نتائج الفرضية الرابعة أنه يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للعوامل البيئية بنسبة (17.2%) على تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) وهذا ما يتفق مع دراسة (عقوب: 2017) والتي أظهرت نتائجها أن العوامل البيئية تؤثر تأثيراً جوهرياً على المحاسبة في ليبيا.
- الاستنتاجات:**

يتبين من خلال الدراسة الميدانية الاستنتاجات التالية:

- 1- تتوفر عوامل بيئية ملائمة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) في المصارف التجارية مع وجود ضعف في الجوانب التالية:
 - الواقع المهني المحاسبي في المصارف التجارية وكذلك التشريعات القانونية في ليبيا بمجال المحاسبة.
 - المؤهلات العلمية للمحاسبين وكذلك تكلفة تدريب الموظفين بالقسم المالي ومدى تعاملهم مع المعيار المحاسبي الدولي رقم (34).
- 2- تلتزم المصارف التجارية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) "التقارير المالية المرحلية"، رغم وجود قصور في الجوانب التالية:
 - الإفصاح عن السياسات المستخدمة في إعداد البيانات المالية خلال الفترة المرحلية والإيضاحات المتممة لها وكذلك ثبات العرض وتصنيف البنود من فترة إلى أخرى.
 - الإعلان عن التغيير في طبيعة الوحدة المحاسبية والأحداث الجوهرية خلال الفترة المرحلية.

- تحديد تصنيفات المخصصات المختلفة والإفصاح عن طبيعة المخاطر الناجمة عن البيانات المالية التي يتعرض لها المصرف خلال الفترة المرحلية.
 - 3- هناك أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للعوامل البيئية على تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) "التقارير المالية المرحلية".
- التوصيات:**
- بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية فإن الدراسة توصي بما يلي:
 - 1- تعزيز العمل بروح الفريق على قيام المختصين بتدريب المحاسبين ومعدّي الميزانيات ليصبحوا قادرين على تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) ورفع كفاءة الموظفين والرقمي بالواقع المهني
 - 2- ضرورة الاهتمام بالتقارير المالية المرحلية والعمل على تطويرها وتحسين مستوى الأداء باتباعها لما جاء به المعيار المحاسبي الدولي رقم (34).
 - 3- ضرورة أخذ بعين الاعتبار العوامل البيئية قبل تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34).
 - 4- العمل على زيادة وعي المصارف بأهمية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) وما يقدمه من معلومات ذات جودة.
 - 5- دراسة مدى كفاية المعلومات الواردة في التقارير المالية المرحلية ومدى الحاجة إلى التقارير المالية المرحلية.

قائمة المصادر والمراجع

- أبو ركة، عمر محمد سعيد. (2014). دور مراجعة القوائم المالية المرحلية للشركات المدرجة في تعزيز ثقة المستثمرين. رسالة ماجستير. جامعة دمشق. سوريا.
- أبو زيد، سناء ضوء إمام. (2012). موقف المحاسبين الليبيين حول مدى ملائمة معايير المحاسبة الدولية للتطبيق في البيئة الليبية. رسالة ماجستير، الأكاديمية الليبية. طرابلس، ليبيا.
- أبونصار، محمد؛ حميدات، جمعة. (2024). معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية -الجوانب النظرية والعملية. الطبع الثالثة. الاردن. الجامعة الأردنية.
- أكبر، يونس عباس؛ عواد، سعد سلمان؛ خضير، محمد حسن. (2011). نطاق ومسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة التقارير المالية المرحلية - دراسة تحليلية للمعايير المحاسبية والتدقيقية المعتمدة، مجلة الإدارة والاقتصاد.
- أنس، صلا الدين. نور الدين، مزياني. (2020) دور التقارير المالية المرحلية في صنع القرار الاستثماري في سوق خرطوم. مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة. المجلد 4. العدد 1.
- باعكضة، رواء عبد الرزاق. (2011). أثر المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية الأولية على أسعار الأسهم. دراسة ماجستير غير منشورة، السعودية.

- الجباح، محمد فرج؛ فرحات، محمد محمد؛ إشميلة، ميلاد رجب. (2021). معوقات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة (IFRS for SMEs) في ليبيا (دراسة استطلاعية). مجلة العلوم الاقتصادية والسياسة، العدد (17). يوليو 2021.
- التير، محمود علي. (2013). أهمية القوائم المالية المرحلية ومدى إمكانية تطبيقها في البيئة المحلية وفقا للمعايير الدولية. رسالة ماجستير. جامعة طرابلس، ليبيا.
- حماد، طارق عبد العال. (2000). قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك. مصر، الدار الجامعة.
- حماد، طارق عبد العال. (2004). موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية، الجزء الثالث. الاسكندرية. الدار الجامعة.
- حمزة، حساني. (2010). معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير في المحاسبة. الجزائر.
- خالد، سحر علاء أحمد. (2015). دور التقارير الفترية في الحد من عدم التماثل المعلومات في ضوء المعايير المحاسبية. رسالة ماجستير. كلية التجارة، مصر.
- خليفة، بن مبارك. علي، حشروف. (2019). جودة المعلومات المحاسبية كآلية لتحسين الأداء المالي في المؤسسة. دراسة حالة مؤسسة polyben لصناعة أكياس التغليف، رسالة ماجستير، الجزائر.
- الرمحي، نضال محمود الذبيبة، زياد عبد الحليم. (2014). نظم معلومات محاسبية. دار المسيرة للنشر.
- رمزي، جودي محمد. (2015). أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المنشآت الجزائرية، المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 عرض القوائم المالية. رسالة دكتوراه، الجزائر.
- غياضة، سائل نبيل سليم غياضة. (2008). مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة في قطاع غزة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 16 الخاص بالمتكاثات والمصانع والمعدات. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
- سابا، ماجد ماهر فهم. (2008). مدى قابلية إعداد القوائم المالية الدولية للتطبيق في فلسطين. رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية غزة. فلسطين.
- سكيك، طارق فايز. (2010). أثر التقارير المالية المرحلية على سعر السهم وحجم التداول. رسالة ماجستير. جامعة الإسلامية غزة، فلسطين.
- صيام، وليد زكريا. (2005). إيجابيات ومعوقات تطبيق المحاسبة الدولية في الأردن. المجلة العلمية في إدارة الأعمال. المجلد الأول. العدد الثاني.
- الصيغ، عبد الحميد مانع. بامشموش، عبد الله أحمد. حنيش، حسان حسن. (2016). أهمية القوائم المالية المرحلية لمستخدمي المعلومات المحاسبية في الجمهورية اليمنية. مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح، العدد 18.
- علي، حامدي. (2011). أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المنشآت الاقتصادية الجزائرية. رسالة ماجستير في علوم التسيير محاسبة، الجزائر.
- عقوب، خليل عقوب الصغير. (2017). العوامل البيئية المؤثرة على المحاسبة في ليبيا، دراسة ميدانية. مجلة الليبية العالمية. جامعة بنغازي. العدد 23.

- مرعي، عبد الرحمن. (2006). دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المرحلية في إتخاذ القرارات الاستثمارية. مجلة جامعة العلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد 22، العدد 2.
- مسعود، زواوي. (2015). النظام المحاسبي المالي في ظل مستجدات معايير الإبلاغ المالي الدولي. رسالة ماجستير، جامعة اكلي محند، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية.
- مليجي، مجدي. (2017). أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية. مجلة الدراسات والبحوث العلمية. كلية التجارة جامعة بنها.
- مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية. (2006). المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. عمان، وائل للنشر.
- وليد، بن غانم ؛ يمينة. (2022). مقدم القياس المحاسبي المرحلي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية والمتطلبات المهنية الجزائرية - اقتراح دليل مهني- مجلة جديد الاقتصاد. المجلد / 17 العدد 01 ، ص 481- 507.

Environmental Factors Affecting The Application Of International Accounting Standard (No. 34) Interim Financial Reports “An Applied Study On Commercial Libyan Banks”

Dr. Ibrahim A. Abushaiba, ¹, Fatima bin Sulayem²

^{1,2} Department of Accounting, School of Administrative and Financial Sciences, Libyan Academy for Graduate studies

Abstract

The study aimed to determine the extent to which the appropriate environmental factors are provided for the application of International Accounting Standard No. 34 in commercial banks, and to clarify the impact of environmental factors on the application of International Accounting Standard No. 34>. To achieve this goal, then use the descriptive analytical approach to achieve the objectives of the study. The questionnaire method was used to collect the necessary data, where 100 questionnaires were distributed to employees working in the accounting and budgeting department in commercial banks, where the number of recovered forms reached 79 forms, and then 10 forms were excluded because they were not suitable for analysis. Thus, the number of forms subject to analysis is 69. By testing the hypotheses of the study and data analysis resulted indication of the availability of environmental factors suitable for the application of IAS 34 with weaknesses that must be taken into account, in addition to the application of IAS 34 provides quality accounting information, and the results also showed that the environmental factors It affects the application of International Accounting Standard No. 34.

Keywords: International Accounting Standard No. 34, environmental factors.